

صندوق إستثمار بنك أبوظبى الأول مصر
النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري
القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥
و تقرير مراقب الحسابات عليها

صندوق إستثمار بنك أبوظبى الأول مصر
النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري

القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

<u>البيان</u>	<u>الفهرس</u>	<u>رقم الصفحة</u>
الفهرس	١	
تقرير مراقب الحسابات	٢	
قائمة المركز المالي	٣	
قائمة الدخل	٤	
قائمة الدخل الشامل	٥	
قائمة التغير في حقوق حمله الوثائق	٦	
قائمة التدفقات النقدية	٧	
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	٨-٢٢	



تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة/ حملة وثائق صندوق إستثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري

المقدمة

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق إستثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق حملة الوثائق والتدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية شركة خدمات الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية الدورية مسئولية شركة خدمات الإدارة " الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار " وهي المسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً، وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتضمن مسئولية شركة خدمات الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بمتطلبات السلوك المهني و تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية، وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام شركة خدمات الإدارة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم اجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء الرأي على كفاءة الرقابة الداخلية لدى شركة خدمات الإدارة . وتشمل عملية المراجعة ايضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي اعدت بمعرفة شركة خدمات الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لصندوق إستثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ و ذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين و اللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية و التنظيمية الأخرى

تمسك شركة خدمات الإدارة " الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار " حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون و نظام الصندوق على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات . كما أنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحة التنفيذية و نشرة الإكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن .
القاهرة في : ٢٤ أغسطس ٢٠٢٥.

مراقب الحسابات

نصر أبو العباس أحمد

محاسب ومراجع قانوني

سجل المحاسبين والمراجعين (٥٥١٨)

سجل البنك المركزي المصري (٣٠٤)

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية (١٠٦)

نصر أبو العباس أحمد - أعضاء Morison Global



صندوق استثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مخزائي) بالجنيه المصري
قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

<u>٢٠٢٤/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٥/٠٦/٣٠</u>	إيضاح
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	رقم
الأصول المتداولة		
٤٧ ٤٤٤ ٤٥٤	٤٣ ٥٥٤ ٨٩١	٧
النقدية بالبنوك		
٥١ ٣١٤ ٢٠٨	٢٧ ٥٩٢ ٣٩٢	٨
أصول مالية مقيمة المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - سندات		
٥٠٢ ٥٨١ ٧٢٠	٣٤٩ ٩١١ ٠٠٥	٩
أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة - اذون خزانة		
١ ٣٢٢ ٦٥٥	٦٦٩ ٧٧١	١٠
أرصدة مدينة أخرى		
<u>٦٠٢ ٦٦٣ ٠٣٧</u>	<u>٤٢١ ٧٢٨ ٠٥٩</u>	
إجمالي الأصول المتداولة		
الالتزامات المتداولة		
٨٤٨ ٠٨٠	٩٣٤ ٨٠٥	١١
أرصدة دائنة أخرى		
<u>٨٤٨ ٠٨٠</u>	<u>٩٣٤ ٨٠٥</u>	
إجمالي الالتزامات المتداولة		
٦٠١ ٨١٤ ٩٥٧	٤٢٠ ٧٩٣ ٢٥٤	
صافي أصول الصندوق - تمثل حقوق حمله الوثائق		
<u>١٠ ٨٦٦ ٩٢١</u>	<u>٦ ٨٥٤ ٤٠٧</u>	
عدد الوثائق القائمة		
<u>٥٥,٣٨٠,٤٥</u>	<u>٦١,٣٩٠,١٨</u>	
نصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق		

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقب الحسابات مرفق.

الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار

المدير التنفيذي

الاستاذ / محمد عبد العظيم محمد

محمد عبد العظيم

بنك أبوظبي الأول مصر

رئيس لجنة الإشراف

الاستاذ / تامر عبد الواحد عبد السميع

تامر عبد الواحد

الشركة المصرية لخدمات الإدارة
في مجال صناديق الاستثمار
الإدارة المالية

FABMISR
بنك أبوظبي الأول مصر
الإدارة العامة
Head Office

صندوق استثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري
قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

من ٢٠٢٤/١/١	من ٢٠٢٥/١/١	إيضاح	
إلى ٢٠٢٤/٦/٣٠	إلى ٢٠٢٥/٦/٣٠		
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم	
			إيرادات النشاط
٦٤ ٤٨٨ ٧٩٥	٥٢ ١١٩ ٤٨٥	١٢	فوائد دائنة (بالصافي)
٦٤ ٤٨٨ ٧٩٥	٥٢ ١١٩ ٤٨٥		إجمالي إيرادات النشاط
			المصروفات
(١٠٣٥ ٧٩٣)	(٧٩٣ ٠٦١)		أتعاب مدير الاستثمار-الادارة
(١ ٤٢٤ ٢١٦)	(١ ٠٩٠ ٤٦٠)		أتعاب بنك أبو ظبي الأول مصر
(٧٢ ٩٦٢)	(٥٧ ٣٣٧)		أتعاب شركة خدمات الإدارة
(٤١٤ ٦٨٨)	(٥٣٢ ٤٤٨)	١٣	مصروفات إدارية و عمومية
(٢ ٩٤٧ ٦٥٩)	(٢ ٤٧٣ ٣٠٦)		إجمالي المصروفات
٦١ ٥٤١ ١٣٦	٤٩ ٦٤٦ ١٧٩		صافي أرباح الفترة قبل الضرائب
(١١ ٢٥٧ ٤٠٥)	(٨ ٥٧٦ ١٦٣)		ضرائب أذون خزانة
٥٠ ٢٨٣ ٧٣١	٤١ ٠٧٠ ٠١٦		صافي ارباح الفترة بعد الضرائب

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق إستثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري
قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

<u>من ٢٠٢٤/١/١</u> <u>الى ٢٠٢٤/٦/٣٠</u> <u>جنيه مصري</u>	<u>من ٢٠٢٥/١/١</u> <u>الى ٢٠٢٥/٦/٣٠</u> <u>جنيه مصري</u>	
٥٠ ٢٨٣ ٧٣١	٤١ ٠٧٠ ٠١٦	صافي ارباح الفترة
-	-	بنود الدخل الشامل الاخر
<u>٥٠ ٢٨٣ ٧٣١</u>	<u>٤١ ٠٧٠ ٠١٦</u>	اجمالى الدخل الشامل عن الفترة

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق إستثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري
قائمة التغير في حقوق حملة الوثائق عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

الى ٢٠٢٤/٦/٣٠ جنيه مصري	الى ٢٠٢٥/٦/٣٠ جنيه مصري	
٧٧٥ ١٠٩ ٦٥٨	٦٠١ ٨١٤ ٩٥٧	الرصيد في بداية الفترة
٥٠ ٢٨٣ ٧٣١	٤١ ٠٧٠ ٠١٦	الزيادة في صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق
١ ٠٩٣ ١١٥ ٩٢٢	١ ٢١٢ ٤٩٥ ٧٨٤	المحصل من إصدار وثائق الإستثمار
(١ ٥٢٨ ٢٧٨ ٣٢٩)	(١ ٤٣٤ ٥٨٧ ٥٠٣)	(المدفوع) في إسترداد وثائق الإستثمار
٣٩٠ ٢٣٠ ٩٨٢	٤٢٠ ٧٩٣ ٢٥٤	صافي أصول الصندوق في نهاية الفترة

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق استثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري
قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

من ٢٠٢٤/١/١ إلى ٢٠٢٤/٦/٣٠ جنيه مصري	من ٢٠٢٥/١/١ إلى ٢٠٢٥/٦/٣٠ جنيه مصري	إيضاح رقم	
٥٠ ٢٨٣ ٧٣١	٤١ ٠٧٠ ٠١٦		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
			صافي ربح التشغيل قبل التغير في راس المال العامل
			التغير في :
(٣٨ ١٤٨ ١٠٦)	(٤٨ ٣٩٤ ٠١٦)	٩	أذون خزانة
			أصول مالية مقبمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر
(٨٠ ٨٣٠ ٨٨٥)	٢٣ ٧٢١ ٨١٦	٨	سندات شركات
(٤ ٧٤٨ ٤٠٠)	٦٥٢ ٨٨٤	١٠	أصول أخرى
٢١ ٠٨٤	٨٦ ٧٢٥	١١	أرصدة دائنة أخرى
(٧٣ ٤٢٢ ٥٧٦)	١٧ ١٣٧ ٤٢٥		صافي التدفقات النقدية الناتجة (المستخدمة في) من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
١ ٠٩٣ ١١٥ ٩٢٢	١ ٢١٢ ٤٩٥ ٧٨٤		المحصل من اصدار وثائق الاستثمار
(١ ٥٢٨ ٢٧٨ ٣٢٩)	(١ ٤٣٤ ٥٨٧ ٥٠٣)		المدفوع في استرداد وثائق الاستثمار
(٤٣٥ ١٦٢ ٤٠٧)	(٢٢٢ ٠٩١ ٧١٩)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(٥٠٨ ٥٨٤ ٩٨٣)	(٢٠٤ ٩٥٤ ٢٩٤)		صافي التغير في النقدية وما في حكمها
٦٦٩ ٠٤٥ ١٨٣	٤٤٨ ٢٣٠ ٠٦٣	٧	النقدية وما في حكمها بداية الفترة
١٦٠ ٤٦٠ ٢٠٠	٢٤٣ ٢٧٥ ٧٦٩	٧	رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

- الإيضاحات المرفقة جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

١. نبذة عن الصندوق

١-١ الكيان القانوني والنشاط

أنشأ بنك عودة (شركة مساهمة مصرية) صندوق استثمار بنك عودة النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي) كأحد الأنشطة المصرفية المرخص لبنك عودة بمزاوالتها وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وبموجب موافقة البنك المركزي المصري رقم ٦٨١٩/٨٧/٣. بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٨ وترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٥٠٨ بتاريخ ٧ أبريل ٢٠٠٩ على إنشاء الصندوق وقد تم تعديل اسم الصندوق من صندوق استثمار بنك عودة النقدي بالجنيه المصري (ذو العائد اليومي التراكمي) ليصبح صندوق استثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي مدخراتي بالجنيه المصري وتم التأشير به في السجل التجاري وتم الموافقة على التعديل من الهيئة العامة للرقابة المالية في شهر يوليو ٢٠٢٢.

١-٢ غرض الصندوق

يهدف الصندوق بصفة خاصة إلى تقديم وعاء استثماري مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعيا في الاستثمار في المجالات الواردة في السياسة الاستثمارية، ويقوم بطرح وثائق استثمارية من خلال الاكتتاب العام، ويديره مدير استثمار مقابل أتعاب، وحجمه قابل للزيادة أو الانخفاض، كما يجوز للمستثمر الدخول والخروج عن طريق الشراء والإسترداد خلال عمر الصندوق.

- ويستثمر الصندوق أمواله في استثمارات سائلة قصيرة الأجل مثل السندات وأذون الخزانة والودائع البنكية وصكوك التمويل وشهادات الادخار.
- يتبع الصندوق سياسة استثمارية تستهدف تحقيق العائد على الأموال المستثمرة فيه مع المحافظة على الأموال المستثمرة في الصندوق بصورة يمكن تسيلها بسهولة مع مراعاة تخفيض مخاطر الاستثمار من خلال سياسة مقبولة لتوزيع الاستثمارات على قطاعات ومجالات الاستثمار المختلفة، يلتزم مدير الاستثمار بالضوابط والشروط الإستثمارية التي وردت في قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وفي نشرة الاكتتاب.
- عهد البنك بإدارة نشاط الصندوق إلى شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار وهي - شركة مساهمة مصرية.
- بلغ حجم الصندوق عند التأسيس مائة مليون جنيه مصري مقسمة على عشرة ملايين وثيقة بقيمة اسمية للوثيقة عشرة جنيهات مصرية خصص لبنك عودة منها ٥٠٠.٠٠٠ وثيقة، ويمكن زيادة حجم الصندوق بعد الرجوع إلى الهيئة ومراعاة الرجوع إلى البنك المركزي المصري في حالة زيادة القدر المكتتب فيه من البنك في الصندوق
- وافق البنك المركزي المصري بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٣ على زيادة حجم الصندوق ليصبح ٨٠ مليون وثيقة قيمتها ٨٠٠ مليون جنيه مصري وكذا زيادة قيمة مساهمة البنك في رأس مال هذا الصندوق لتصبح ١٦ مليون جنيه مصري بحكم المادة رقم (١٥٠) من اللائحة التنفيذية بقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ و المادة رقم (١٤٧) بموجب قرار وزير الإستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ والتي تقضى بأنه "لا يجوز أن يزيد الحد الأقصى للأموال المستثمرة في الصندوق عن خمسين ضعف رأس ماله الذي يجب ألا يقل عن خمسة ملايين جنيه مدفوعة نقداً". وقد بلغت مساهمة البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ نسبة ٢,٠٩% من إجمالي عدد الوثائق القائمة في ذلك التاريخ.

١-٣ مدير الاستثمار

في ضوء ما نص عليه القانون من وجوب ان يعهد الصندوق بإدارة نشاطه الي جهة ذات خبرة في ادارة صناديق الاستثمار فقد عهدت الجهة المؤسسة بإدارة الصندوق الي الشركة التالية:

الاسم: شركه هيرميس لإدارة المحافظ المالية وصناديق الاستثمار

مقر الشركة: مبني رقم ب ١٢٩، المرحلة الثالثة القرية الذكية - الكيلو ٢٨ طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي.

تاريخ التأسيس والسجل التجاري: ٢٢-٦-١٩٩٥ بموجب التأشير بالسجل التجاري رقم ١٢٩٤٧.

الشكل القانوني: شركة مساهمة مصرية منشأة وفقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وبترخيص من الهيئة لمزاولة النشاط رقم (٧١) بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٩٥).

صندوق استثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

١-٤ شركة خدمات الإدارة

تقوم شركة خدمات الإدارة بما يلي:

اسم الشركة: الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار.

المقر: مبنى كونكورديا B٢١١١ السادس من أكتوبر- الجيزة.

تاريخ التأسيس: ٢٠٠٩-٤-٩.

الشكل القانوني: شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام قانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والمرخص لها من الهيئة القيام بمهام خدمات الإدارة بموجب ترخيص رقم (٥١٤ بتاريخ ٢٠٠٩-٤-٩)

تقوم شركة خدمات الإدارة بما يلي:

- إعداد بيان يومي بعدد الوثائق القائمة لصندوق الاستثمار المفتوح ويتم الإفصاح عنه في نهاية كل يوم عمل وإخطار الهيئة به في المواعيد التي تحددها.

- حساب صافي قيمة الوثائق للصناديق المفتوحة والمغلقة.

- قيد المعاملات التي تتم على وثائق الاستثمار غير المقيدة بالبورصة.

- تقييم الأصول والأوراق المالية للصناديق غير المقيدة في البورصة التي تستثمر فيها الصناديق الأخرى أموالها بشكل دوري لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر، مع مراعاة تعيين مقيم متخصص ومستشار مالي لتقييم الأصول أو الأوراق المالية التي يصدر بتحديداتها وضوابط تقييمها قرار من مجلس إدارة الهيئة.

وتلتزم الشركة بإعداد وحفظ سجل آلي بحاملي الوثائق، وبعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه، كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية في هذا السجل:

أ- عدد الوثائق وبيانات ملاكها وتشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للشخص الاعتباري.

ب- تاريخ القيد في السجل الآلي.

ج- عدد الوثائق التي تخص كلاً من حملة الوثائق بالصندوق.

د- بيان عمليات الاكتتاب والشراء والاسترداد الخاصة بوثائق الاستثمار.

هـ- عمليات الاسترداد وبيع الوثائق وفقاً للعقد المبرم مع مدير استثمار الصندوق المفتوح.

١-٥ مدة الصندوق

مدة الصندوق ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ الترخيص في الهيئة العامة للرقابة المالية

٢- أسس إعداد القوائم المالية

الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية. بداية من ١ يناير ٢٠٢١ وبناءً على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٨٧١) لسنة ٢٠٢٠ قامت الشركة بتطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة الصادرة بموجب قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ والمعايير المصرية الجديدة هي معيار رقم ٤٧ "الأدوات المالية" ومعيار رقم ٤٨: الإيراد من العقود مع العملاء" ومعيار رقم ٤٩ "عقود التأجير". ولم يكن لتطبيق المعايير المحاسبية الجديدة أثر جوهري على القوائم المالية.

تم اعتماد القوائم المالية للصندوق عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٢٥

٣- عملة التعامل والعرض

العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية هي الجنية المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

٤- استخدام التقديرات والافتراضات

- يتطلب إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفه دوريه.

- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٥- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

- يمتلك الصندوق مجموعة متنوعة من الأدوات المالية طبقاً لما تقتضي به سياسة إدارة الاستثمارات الخاصة بالصندوق وتتضمن محفظة استثمارات الصندوق استثمارات مقيدة في البورصة وسندات وأذون خزانة
- تحتوي أنشطة الصندوق على مخاطر متنوعة تتعلق بالأدوات المالية المملوكة للصندوق والأسواق التي يستثمر فيها. وتتمثل أهم أنواع المخاطر المالية التي يتعرض لها الصندوق في خطر السوق، خطر الائتمان، خطر السيولة.
- يقوم مدير الاستثمار بتحديد أوجه توظيف استثمارات الصندوق وذلك عن طريق توزيع الأصول بالطريقة التي تمكنه من تحقيق أهداف الاستثمار.
- أية انحرافات في توظيفات الأصول المستهدفة أو في محفظة الاستثمارات يتم مراقبتها ومتابعتها من قبل مدير الاستثمار.
- وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها الصندوق لخفض إثر تلك المخاطر:

٥-١ خطر الائتمان

- تعتبر أرصدة الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك وأذون الخزانة والسندات والعوائد المستحقة من الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة تلك الأطراف على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق، ويقوم مدير الاستثمار بتطبيق سياسات وإجراءات متطورة بما يؤدي إلى خفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى.
- تمثل قيمة الأصول المالية المدرجة بالقوائم المالية الحد الأقصى لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية.
- يقوم مدير الاستثمار بالحد من المخاطر الناتجة من تعرض الصندوق لمخاطر الائتمان المرتبطة بالأرصدة والودائع لدى البنوك عن طريق فتح حسابات لدى بنوك حسنة السمعة وذات جودة ائتمانية مقبولة، ١٠٠ % من الأرصدة لدى البنوك تمثل أرصدة مودعة لدى بنوك محلية داخل جمهورية مصر العربية ذات تصنيف مقبول، ويمكن تقييم جودة ائتمان الأصول المالية بالرجوع إلى البيانات التاريخية. ويقوم مدير الاستثمار بإدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بالأرصدة والودائع لدى البنوك أخذاً في الاعتبار متطلبات نشرة الاكتتاب.
- يواجه الصندوق مخاطر الائتمان الناتجة عن الاستثمار في سندات الشركات عن طريق تحديد معايير محددة للاستثمار في سندات الشركات على أن تكون مقيدة ببورصة الأوراق المالية وأن لا يقل التصنيف الائتماني لتلك السندات عن الحد الأدنى المقبول والمحدد من قبل الهيئة وهو حالياً (BBB-) أو أي نسبة أخرى تفرضها الهيئة. ويقوم مدير الاستثمار بإدارة مخاطر الائتمان المرتبطة بسندات الشركات أخذاً في الاعتبار متطلبات نشرة الاكتتاب.

- ويوضح الجدول التالي التصنيفات الائتمانية:

الاداة المالية	سنة الاصدار	اسم مصدر الاداة المالية المحتفظ بها كإيصال للتوريد	التصنيف الائتماني	٢٠٢٥/٠٦/٣٠	٢٠٢٤/١٢/٣١
سندات شركات	٢٠٢٥	الاصدار ١ البرنامج ١٣	A-	٣٠٩٢ ٣٩٢	-
سندات شركات	٢٠٢٥	هيرمس للوساطة الاصدار ١ البرنامج ٣	BBB+	٧٥٠٠ ٠٠٠	-
سندات شركات	٢٠٢٥	اي اف جى للحلول التمويلية الاصدار ٢	A-	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠	-
سندات شركات	٢٠٢٤	سندات تساهيل الاصدار الثاني الشريحة الرابعة	p٢	٢٧٠ ٠٠٠	٢٧٠ ٠٠٠
سندات شركات	٢٠٢٤	سندات امان الاصدار الرابع	BBB+	١ ٧٧٨ ٤٥٥	١ ٧٧٨ ٤٥٥
سندات شركات	٢٠٢٤	سندات ثروة الاصدار ٤٤	BBB+	٢ ٧٤٥ ٧٥٣	٢ ٧٤٥ ٧٥٣
سندات شركات	٢٠٢٤	اتش اس بي سي الاصدار الخامس	BBB+	٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠
سندات شركات	٢٠٢٤	سندات تساهيل الاصدار الثاني الشريحة الرابعة	A-	١١ ٥٢٠ ٠٠٠	١١ ٥٢٠ ٠٠٠
سندات شركات	٢٠٢٤	سندات امان الاصدار الرابع	p١	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠ ٠٠٠

صندوق استثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

- تتمثل قيمة الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية فيما يلي:

الأصول المالية	٢٠٢٥/٠٦/٣٠	٢٠٢٤/١٢/٣١
حسابات جارية	٤١ ٤٦٤ ٨٩١	٤٢ ٥١١ ٤٥٤
ودائع لاجل	٢٠٩٠ ٠٠٠	٤ ٩٣٣ ٠٠٠
سندات	٢٧ ٥٩٢ ٣٩٢	٥١ ٣١٤ ٢٠٨
أذون خزانة	٣٤٩ ٩١١ ٠٠٥	٥٠٢ ٥٨١ ٧٢٠
عوائد مستحقة	٦٥٨ ٧٩١	١ ٣٢٢ ٦٥٥

٢-٥ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الصندوق على سداد جزء أو كل من التزاماته أو مواجهة سداد استردادات وثائق صندوق الاستثمار، وطبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بالاحتفاظ بالسيولة المناسبة لتخفيض ذلك الخطر إلى الحد الأدنى.

- يوضح الجدول التالي مواعيد استحقاق الالتزامات المالية الغير مخصومة للصندوق بناءً على تواريخ المدفوعات التعاقدية وأسعار العوائد الحالية في السوق:

٢٠٢٥/٠٦/٣٠	أقل من سنة واحدة	من سنة إلى سنتان	من ٢ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
مجموع الالتزامات	٩٣٤ ٨٠٥	-	-	-	٩٣٤ ٨٠٥
صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق	٤١٥ ٧٩٣ ٢٥٤	-	-	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٢٠ ٧٩٣ ٢٥٤

٢٠٢٤/١٢/٣١	أقل من سنة واحدة	من سنة إلى سنتان	من ٢ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
مجموع الالتزامات	٨٤٨ ٠٨٠	-	-	-	٨٤٨ ٠٨٠
صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق	٥٩٦ ٨١٤ ٩٥٧	-	-	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠١ ٨١٤ ٩٥٧

- ويقوم مدير الاستثمار بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الاستثمار في أدوات حقوق ملكية وأدوات دين قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال أقل من سنة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

٢٠٢٥/٠٦/٣٠	أقل من سنة واحدة	من سنة إلى سنتان	من ٢ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
نقدية بالبنوك	٤٣ ٥٥٤ ٨٩١	-	-	-	٤٣ ٥٥٤ ٨٩١
سندات	٢٧ ٥٩٢ ٣٩٢	-	-	-	٢٧ ٥٩٢ ٣٩٢
أذون خزانة	٣٤٩ ٩١١ ٠٠٥	-	-	-	٣٤٩ ٩١١ ٠٠٥
أصول أخرى	٦٥٨ ٧٩١	-	-	-	٦٥٨ ٧٩١

٢٠٢٤/١٢/٣١	أقل من سنة واحدة	من سنة إلى سنتان	من ٢ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
نقدية بالبنوك	٤٧ ٤٤٤ ٤٥٤	-	-	-	٤٧ ٤٤٤ ٤٥٤
سندات	٥١ ٣١٤ ٢٠٨	-	-	-	٥١ ٣١٤ ٢٠٨
أذون خزانة	٥٠٢ ٥٨١ ٧٢٠	-	-	-	٥٠٢ ٥٨١ ٧٢٠
أصول أخرى	١ ٣٢٢ ٦٥٥	-	-	-	١ ٣٢٢ ٦٥٥

صندوق استثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

٣-٥ خطر السوق

- يشتمل خطر السوق على كل من الخسائر والأرباح المحتملة، كما يتضمن خطر العملات الأجنبية، وخطر سعر الفائدة، كذلك خطر سعر السوق. وطبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية يقوم مدير الاستثمار بإتباع سياسة استثمارية تهدف إلى تقليل المخاطر عن طريق توزيع المحفظة على الأوراق المالية والسندات واستخدام أساليب التحليلات الفنية المناسبة لكل أداة من الأدوات المالية لاتخاذ قرار الاستثمار بالإضافة إلى:

يتبع الصندوق سياسة استثمارية تستهدف تحقيق عائد على الأموال المستثمرة فيه بمعدل يتناسب وطبيعة الصندوق النقدي المنخفضة المخاطر، كما يوفر الصندوق السيولة النقدية اليومية عن طريق الاكتتاب والاسترداد اليومي في وثائق الاستثمار التي يصدرها، وسوف يلتزم مدير الاستثمار بتوجيه أموال الصندوق نحو إستثمارات يمكن تسهيلها بسهولة مع مراعاة تخفيض المخاطر من خلال سياسة مقبولة لتوزيع الإستثمارات على قطاعات ومجالات الاستثمار المختلفة التالي ذكرها.

يكون استثمار أموال الصندوق وفقاً للضوابط التالية:

أولاً / ضوابط عامة:

- جواز الاحتفاظ بنسبة تصل حتى ١٠٠% من إجمالي استثمارات الصندوق في صورته مبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية أو في حسابات ودائع لدي البنوك الخاضعة لرقابه البنك المركزي المصري في حال إمكانية تحقيق أقصى عائد ممكن حال زيادة أسعار العائد على الودائع عن باقي الأدوات المتاحة في السوق.
- جواز الاستثمار في شراء أذون الخزانة المصرية بنسبه تصل حتى ١٠٠% من إجمالي استثمارات الصندوق.
- جواز الاستثمار في شراء الصكوك والشهادات التي يصدرها البنك المركزي بنسبه تصل حتى ١٠٠% من إجمالي استثمارات الصندوق.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الخزانة المصرية وسندات الشركات وصكوك التمويل مجتمعين عن ٤٩% من الأموال المستثمرة في الصندوق.
- فيما عدا الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية يتعين أن لا يقل التصنيف الائتماني لأدوات الدين المستثمر فيها عن الحد الأدنى المحدد من مجلس إدارة الهيئة (وهو BBB- حالياً)
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات أو/ وصكوك التمويل المصدرة عن الشركات ذات الجدارة الائتمانية التي لا تقل عن الحد المقبول من قبل الهيئة (BBB-) عن ٢٠% من الأموال المستثمرة في الصندوق.
- لا يجوز الاستثمار في أي أدوات تصدر بعملات بخلاف عملة الصندوق.
- تقتصر استثمارات الصندوق على السوق المحلي فقط.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في اتفاقيات اعاده الشراء عن ٤٠% من إجمالي الأموال المستثمرة في الصندوق.
- جواز الاستثمار في صناديق الإستثمار المثيلة بحد أقصى ٣٠% من إجمالي إستثمارات الصندوق.
- ألا يزيد إجمالي المستثمر أي جهة واحدة بخلاف الجهات الحكومية والبنك المركزي عن نسبة ١٥% من إجمالي إستثمارات الصندوق.

١-٣-٥ خطر تغير سعر العائد

وهي المخاطر التي تنتج عن انخفاض القيمة السوقية للأدوات ذات العائد الثابت نتيجة ارتفاع أسعار العائد بعد تاريخ الشراء والاستثمار في أدوات قصيرة الأجل بالإضافة إلى كل من الأدوات ذات العائد الثابت والمتغير مما يؤدي إلى تخفيض تأثير العملات سعر العائد، بالإضافة إلى إتباع مدير الاستثمار للإدارة النشطة والتي تعتمد بصفة أساسية على محاولة التعرف على الاتجاهات المستقبلية لتحرك أسعار العائد والعمل على الاستفادة منها.

وفيما يلي الأصول المالية المعرضة لخطر سعر العائد:

الأصول المالية	٢٠٢٥/٠٦/٣٠	٢٠٢٤/١٢/٣١
حسابات جارية	٤١ ٤٦٤ ٨٩١	٤٢ ٥١١ ٤٥٤
ودائع لاجل	٢ ٠٩٠ ٠٠٠	٤ ٩٣٣ ٠٠٠
أصول مالية مقيمة المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - سندات	٢٧ ٥٩٢ ٣٩٢	٥١ ٣١٤ ٢٠٨
اذون خزانة	٣٤٩ ٩١١ ٠٠٥	٥٠٢ ٥٨١ ٧٢٠

صندوق استثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

احتساب حساسية تغير سعر الفائدة

يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الدخل للتغيرات المحتملة في أسعار الفوائد بشكل معقول بمقدار ٢٥٠ نقطة (أي بنسبة ٢,٥%) على أساس مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، تتمثل حساسية قائمة الدخل في تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفوائد لفترة واحدة على أساس المعدل المتغير للأصول المالية المحتفظ بها في تاريخ القوائم المالية.

الربح أو الخسارة بمقدار ٢٥٠ نقطة (+) أساس	الربح أو الخسارة بمقدار ٢٥٠ نقطة (-) أساس	٢٠٢٤/٠٦/٣٠	٢٠٢٥/٠٦/٣٠
١٠٣٦١٣٩	١٦٠٣٥٩٢	٢٠٢٤/٠٦/٣٠	٢٠٢٥/٠٦/٣٠
١٠٣٦١٣٩	١٦٠٣٥٩٢	٢٠٢٤/٠٦/٣٠	٢٠٢٥/٠٦/٣٠

٢-٣-٥ خطر العملات الأجنبية

في حالة استثمار الصندوق في أدوات استثمارية مقيمة بالعملة الأجنبية فإن تقلبات أسعار العملة قد تؤثر على قيمة تلك الأدوات مما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض قيمة استثمارات الصندوق وحيث أن السياسة الاستثمارية للصندوق تنص على عدم جواز الاستثمار في أي أدوات تصدر بعملات بخلاف عملة الصندوق، وبالتالي فإن تلك المخاطر تكون منعدمة.

٣-٣-٥ خطر سعر السوق

يتمثل خطر السعر في تغير قيمة الاداة المالية كنتيجة لتغير سعر السوق، وذلك سواء كان هذا التغير نتيجة لاستثمارات فردية أو نتيجة تأثير حركة التجارة على الاداة المالية في السوق بصفة عامة. وكنتيجة لإثبات استثمارات الصندوق بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة بقائمة الدخل، فإن كل التغيرات في ظروف السوق تؤثر مباشرة على قيمة صافي العائد على الاستثمار. يتم إدارة خطر السعر من قبل مدير الاستثمار عن طريق التنوع في محفظة الاستثمارات طبقاً للسياسة الاستثمارية للصندوق والتي يتم التعامل عليها في أسواق مختلفة.

اختبار حساسية تغير السعر

يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الدخل للتغيرات المحتملة في أسعار أدوات الدين المدرجة في الأسواق النشطة مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى.

٢٠٢٥/٠٦/٣٠	التغير في مؤشرات سعر السوق	التأثير على قائمة الدخل	التغير في مؤشرات سعر السوق	التأثير على قائمة الدخل
أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر				
- سندات شركات				
٥%	١٣٧٩٦٢٠	٥%-	(١٣٧٩٦٢٠)	
٢٠٢٤/٠٦/٣٠				
أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر				
- سندات شركات				
٥%	٤٦٢٥٩٣٢	٥%-	(٤٦٢٥٩٣٢)	

صندوق استثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

٦ - القيمة العادلة للأدوات المالية

يوضح الجدول التالي مستويات القيمة العادلة للأصول المالية:

<u>٢٠٢٥/٠٦/٣٠</u>	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
نقدية بالبنوك				
- حسابات جارية	٤١ ٤٦٤ ٨٩١	-	-	٤١ ٤٦٤ ٨٩١
- ودائع لأجل	-	٢٠٩٠ ٠٠٠	-	٢٠٩٠ ٠٠٠
أصول مالية مقبلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:				
- سندات	٢٧ ٥٩٢ ٣٩٢	-	-	٢٧ ٥٩٢ ٣٩٢
الإجمالي	٦٩ ٠٥٧ ٢٨٣	٢٠٩٠ ٠٠٠	-	٧١ ١٤٧ ٢٨٣

<u>٢٠٢٤/١٢/٣١</u>	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
نقدية بالبنوك				
- حسابات جارية	٤٢ ٥١١ ٤٥٤	-	-	٤٢ ٥١١ ٤٥٤
- ودائع لأجل	-	٤ ٩٣٣ ٠٠٠	-	٤ ٩٣٣ ٠٠٠
أصول مالية مقبلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:				
- سندات	٥١ ٣١٤ ٢٠٨	-	-	٥١ ٣١٤ ٢٠٨
الإجمالي	٩٣ ٨٢٥ ٦٦٢	٤ ٩٣٣ ٠٠٠	-	٩٨ ٧٥٨ ٦٦٢

صندوق استثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

٧ النقدية بالبنوك		
٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	حساب جاري بعائد
٤٢ ٥١١ ٤٥٤	٤١ ٤٦٤ ٨٩١	ودائع لأجل
٤ ٩٣٣ ٠٠٠	٢ ٠٩٠ ٠٠٠	الإجمالي
٤٧ ٤٤٤ ٤٥٤	٤٣ ٥٥٤ ٨٩١	
٧ النقدية وما في حكمها		إيضاح رقم
٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	حساب جاري بعائد
٤٢ ٥١١ ٤٥٤	٤١ ٤٦٤ ٨٩١	ودائع لأجل (استحقاق أقل من ٣ شهور)
٤ ٩٣٣ ٠٠٠	٢ ٠٩٠ ٠٠٠	أذون خزانة (استحقاق أقل من ٣ شهور)
٤٠٠ ٧٨٥ ٦٠٩	١٩٩ ٧٢٠ ٨٧٨	٩
٤٤٨ ٢٣٠ ٠٦٣	٢٤٣ ٢٧٥ ٧٦٩	الإجمالي
٨ أصول مالية مقيمة المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - سندات		
٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	سندات
٢٧٠ ٠٠٠	-	سندات تساهيل الاصدار الثاني الشريحة الرابعة
١ ٧٧٨ ٤٥٥	-	سندات امان الاصدار الرابع
٢ ٧٤٥ ٧٥٣	-	سندات ثروة الاصدار ٤٤
٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠	-	اتش اس بي سي الاصدار الخامس
١١ ٥٢٠ ٠٠٠	-	سندات تساهيل الاصدار الثاني الشريحة الرابعة
٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-	سندات امان الاصدار الرابع
-	٧ ٥٠٠ ٠٠٠	هيرمس للوساطة الاصدار ١ البرنامج ٣
-	١٧ ٠٠٠ ٠٠٠	اى اف جى للحلول التمويلية الاصدار ٢
-	٣ ٠٩٢ ٣٩٢	كابيتال للتوريد الاصدار ١ البرنامج ١٣
٥١ ٣١٤ ٢٠٨	٢٧ ٥٩٢ ٣٩٢	الإجمالي
٩ اذون خزانة		
٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	أذون خزانه استحقاق أقل من ٩١ يوم
٤٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠٣ ١٠٠ ٠٠٠	يخصم
(١٩ ٠٧٢ ٧٩٤)	(٢ ٩٩٢ ٠٤٧)	عوائد لم تستحق بعد
(١٤١ ٥٩٧)	(٣٨٧ ٠٧٥)	ضرائب على العوائد المستحقة
٤٠٠ ٧٨٥ ٦٠٩	١٩٩ ٧٢٠ ٨٧٨	صافى القيمة الحالية لأذون الخزانة المصرية أقل من ٩١ يوم
١١٢ ٦٠٠ ٠٠٠	١٦٠ ٣٠٠ ٠٠٠	أذون خزانه استحقاق أكثر من ٩١ يوم
		يخصم
(٩ ٢٨١ ٢٧١)	(٧ ٥٤٥ ٧٠٥)	عوائد لم تستحق بعد
(١ ٥٢٢ ٦١٨)	(٢ ٥٦٤ ١٦٨)	ضرائب على العوائد المستحقة
١٠١ ٧٩٦ ١١١	١٥٠ ١٩٠ ١٢٧	صافى القيمة الحالية لأذون الخزانة المصرية أكثر من ٩١ يوم
٥٠٢ ٥٨١ ٧٢٠	٣٤٩ ٩١١ ٠٠٥	اجمالى صافى القيمة الحالية لأذون الخزانة المصرية

صندوق استثمار بنك أبوظبي الأول مصر النقدي (مدخراتي) بالجنيه المصري

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

		١٠ أصول أخرى
٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	عوائد مستحقة - حسابات جارية
٢٧ ٦١٦	٢٣ ٦١٨	عوائد مستحقة - سندات شركات
١ ٢٩٢ ٢٠٩	٦٣٤ ١٣٤	عوائد مستحقة - ودائع لأجل
٢ ٨٣٠	١ ٠٣٩	مصروفات مدفوعة مقدماً
-	١٠ ٩٨٠	الإجمالي
١ ٣٢٢ ٦٥٥	٦٦٩ ٧٧١	
		١١ التزامات أخرى
٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	أتعاب بنك ابو ظبي الاول مصر
١٥٧ ٨٨٥	٢٦٨ ٦٥٣	أتعاب مدير الاستثمار
١١٤ ٨٢٦	١٩٥ ٣٨٤	أتعاب شركة خدمات الإدارة المستحقة
٨ ٦١٢	١٣ ٢٨٦	أتعاب ممثلوا حملة الوثائق
١١ ٠٠٠	١٢ ٥٠٠	مصروفات مستحقة
٥٥٥ ٧٥٧	٤٤٤ ٩٨٢	الإجمالي
٨٤٨ ٠٨٠	٩٣٤ ٨٠٥	
		١٢ فوائد دائنة بالصافي
٢٠٢٤/٠٦/٣٠	٢٠٢٥/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	فوائد دائنة سندات شركات (مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر)
٣ ٦٨٥ ١٠١	٤ ٢٦٩ ٢٢٤	فوائد دائنة لأذون الخزانة (أصول مالية بالتكلفة المستهلكة)
٥٦ ٢٨٧ ٠٢٤	٤٢ ٨٨٠ ٨١٧	نقدية بالبنوك (حسابات جارية)
٤ ٢٥٨ ٧٥٩	٤ ٤٥٨ ٣٣٥	فوائد ودائع لأجل
٢٥٧ ٩١١	٥١١ ١٠٩	الإجمالي
٦٤ ٤٨٨ ٧٩٥	٥٢ ١١٩ ٤٨٥	
		١٣ مصروفات إدارية و عمومية
٢٠٢٤/٠٦/٣٠	٢٠٢٥/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	أتعاب المراجعة
٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	إعلانات
٢٥ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	عمولات بنكية
١٣٢ ٠٣٣	٢٧٩ ٦٤٦	عمولة حفظ
٤٢٤	١ ٤٧١	أتعاب ممثلي حملة الوثائق
١ ٥٠٠	١ ٥٠٠	أتعاب لجنة الاشراف
١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	رسوم تطوير واشتراك الهيئة العامة للرقابة المالية
١٠ ٦٤٦	١١ ٢٠٨	أتعاب إستشارات ضريبية
٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	المساهمة التكافلية
١٦١ ٢٢٢	١٣٠ ٢٩٩	اعداد القوائم المالية
١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	طباعة كشوف حساب
١٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	أخرى
١٨ ٨٦٣	١٣ ٣٢٤	الإجمالي
٤١٤ ٦٨٨	٥٣٢ ٤٤٨	

١٤ - القيمة الاستردادية لوثائق استثمار الصندوق

بلغت عدد الوثائق القائمة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ عدد ٦,٨٥٤,٤٠٧ وثيقة وتبلغ القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ٦١,٣٩٠,١٨ جنيه وإجمالي مبلغ ٤٢٠,٧٩٣,٢٥٤ جنيه مصري لأجمالي عدد الوثائق

- يجوز لصاحب الوثيقة أو الموكل عنه قانونا بإسترداد بعض أو كل قيمة وثائق الإستثمار بالكامل خلال ساعات العمل الرسمية حتى الساعة الثانية عشر ظهرا في كل يوم من أيام العمل المصرفية لدى أى فرع من فروع البنك

- ويتعين حضور حامل الوثيقة أو الموكل عنه على أن يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها على أساس نصيب الوثيقة من صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم عمل تقديم طلب الاسترداد وفقا للمعادلة المشار إليها بالبند الخاص بالتقييم الدوري من هذه النشرة والتي يتم الاعلان عنها يوميا داخل البنك بالإضافة إلى الإعلان عنها إسبوعيا يوم الأحد بإحدى الجرائد اليومية.

- لا يجوز للصندوق أن يرد إلى حملة الوثائق قيمة وثائقهم أو أن يوزع عليهم عائدا بالمخالفة لشروط الإصدار ويلتزم الصندوق بإسترداد وثائق الإستثمار بمجرد الطلب وفقاً لأحكام المادة (١٥٩) من اللائحة التنفيذية للقانون والصادرة بموجب القرار الوزاري رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٧.

- يتم خصم قيمة الوثائق المطلوب إستردادها من أصول الصندوق إعتباراً من اليوم التالي لتقديم طلب الإسترداد.

- يلتزم البنك بالوفاء بقيمة الوثائق المطلوب إستردادها خلال يوم العمل المصرفي التالي من تاريخ طلب الإسترداد.

- يتم إسترداد الوثائق بتسجيل عدد الوثائق المستردة في سجل حملة الوثائق لدى البنك.

- يجوز لمجلس إدارة الصندوق بعد الرجوع إلى مدير الإستثمار وقف عملية الإسترداد أو السداد النسبي في الظروف الإستثنائية وغيرها وذلك تحت إشراف الهيئة بعد الحصول على موافقتها، ويكون هذا الوقف مؤقتاً إلى أن تزول أسبابه والظروف التي إستلزمته.

١٥ - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يعتبر الطرف ذات علاقة إذا كان يسيطر على الطرف الآخر أو يكون له القابلية للتأثير على القرارات المالية أو التنفيذية أو تحت سيطرة مشتركة.

- يمتلك بنك أبو ظبي الأول مصر في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ عدد ٧٢٦,٤٠٤ وثيقة وتبلغ القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ٦١,٣٩٠,١٨ جنية مصري وإجمالي مبلغ ٤٤,٥٩٤,٠٧٢ جنيه مصري لإجمالي قيمة الوثائق.

- تقتضي طبيعة النشاط أن يتعامل الصندوق خلال الفترة مع بنك أبو ظبي الأول مصر ومدير الإستثمار شركه هيرميس لإداره المحافظ المالية و صناديق الإستثمار.

وتتمثل المعاملات خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ فيما يلي:

٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٥/٠٦/٣٠	ارصدة قائمة المركز المالي
١٠٥٧	٤٧	حسابات جارية ببنك أبو ظبي الأول مصر
١٥٧ ٨٨٥	٢٦٨ ٦٥٣	أتعاب إدارة مستحقة - بنك أبو ظبي الأول مصر
١١٤ ٨٢٦	١٩٥ ٣٨٤	أتعاب إدارة مستحقة - مدير الإستثمار
٨ ٦١٢	١٣ ٢٨٦	أتعاب إدارة مستحقة - خدمات الإدارة
٢٠٢٤/٠٦/٣٠	٢٠٢٥/٠٦/٣٠	ارصدة قائمة الدخل
١ ٤٢٤ ٢١٦	١ ٠٩٠ ٤٦٠	أتعاب إدارة - بنك أبو ظبي الأول مصر
١ ٠٣٥ ٧٩٣	٧٩٣ ٠٦١	أتعاب إدارة - مدير الإستثمار
٧٢ ٩٦٢	٥٧ ٣٣٧	أتعاب إدارة - خدمات الإدارة

١٦ - أتعاب شركة خدمات الادارة

تتقاضى الشركة المصرية لخدمات الإدارة عمولة طبقا للجدول الآتي وذلك طبقا للعدد الموقع معها بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١١.

٠,٠٥% سنويا من صافي أصول الصندوق حتى يصل حجم الصندوق إلى ١٢٥ مليون جم.

٠,٠٤% سنويا من صافي أصول الصندوق إذا كان حجم الصندوق بين ١٢٥ مليون جم و ٢٥٠ مليون جم.

٠,٠٣% سنويا من صافي أصول الصندوق إذا كان حجم الصندوق بين ٢٥٠ مليون جم و ٥٥٠ مليون جم.

٠,٠٢٥% سنويا من صافي أصول الصندوق بعد تخطى حجم الصندوق ٥٥٠ مليون جم. وتحتسب هذه العمولة وتجنب يوميا وتدفع في آخر كل شهر .

١٧- أتعاب مدير الاستثمار

أ- أتعاب الإدارة (مدير الاستثمار)

يستحق لمدير الاستثمار نظيره لإدارته لأموال الصندوق ونظيره تقييم أصول الصندوق أتعاب بواقع ٠,٤% سنوياً (أربعة في الألف) من صافي الأصول اليومية للصندوق وتجنب يومياً وتدفع لمدير الاستثمار في آخر كل شهر.

عمولات بنك أبو ظبي الأول مصر

- أ- يتقاضى بنك أبو ظبي الأول ش.م.م عمولات نظيره إدارة سجل حملة الوثائق بواقع ٠,٥٥% (خمس ونصف في الألف) من صافي الأصول اليومية للصندوق وتحتسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع للبنك في آخر كل شهر.
- ب- عمولة الحفظ بواقع ٠,٠١% سنوياً (واحد في العشرة الألف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق والمحتفظ بها لديه شاملة كافة الخدمات وتحتسب هذه العمولة يومياً وتدفع كل شهر.

١٨- إدارة المخاطر المالية

المخاطر التي تتعرض لها الصناديق النقدية تعد من أقل المخاطر نسبية إلى أنواع الصناديق الأخرى، لذلك على المستثمر أن يدرك العلاقة المباشرة بين العائد المتوقع من الاستثمار ودرجة المخاطر التي يتعرض لها، لذلك قد يقل العائد المتوقع من الاستثمار في الصناديق النقدية عن المحقق من أنواع الصناديق الأخرى ويقوم مدير الاستثمار بمهامه وإدارته الرشيدة لمحفظة الصندوق. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن طبيعة الاستثمار في المجالات المشار إليها بنشرة الاكتتاب قد يعرض رأس المال المستثمر إلى بعض المخاطر الناتجة عن طبيعة التعامل فيها والتي من بينها احتمال تغير قيم الاستثمارات المالية من وقت لآخر تبعاً لتقلبات الظروف الاقتصادية والسياسية والمحلية والدولية، وهي عوامل تخرج عن سيطرة إدارة الصندوق. لا يوجد ضمان على نجاح السياسة الاستثمارية أو على تحقيق الصندوق لأهدافه الاستثمارية، ويتعين على المستثمرين المحتملين النظر بحرص إلى المخاطر المذكورة.

١٩- مخاطر إدارة رأس المال

من سياسة مدير الاستثمار الحفاظ على قاعدة قوية لصافي أصول الصندوق تعمل على الحفاظ على حقوق حاملي الوثائق والدائنين وثقة السوق ومداومة التطوير المستقبلي للأعمال ويراقب مدير الاستثمار بصورة دورية القيمة الاستردادية للوثيقة من أجل الحفاظ على قاعدة قوية لصافي أصول الصندوق، ويقوم مدير الصندوق بما يلي:

مراقبة عدد الوثائق المصدرة والمستردة بصورة دورية منتظمة بالإضافة إلى الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة. إصدار واسترداد وثائق الصندوق حسب متطلبات نشرة الاكتتاب مع الحفاظ على الحد الأدنى للوثائق التي يمنع استردادها إلا في حالة انقضاء عمر الصندوق.

٢٠- أهم السياسات المحاسبية

٢٠-١ تقييم العملات الأجنبية

تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر الرسمي للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملة.

يتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي على أساس السعر الرسمي للعملات الأجنبية في ذلك التاريخ وتدرج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال الفترة وعن إعادة التقييم في تاريخ المركز المالي بقائمة الدخل.

يتم الاعتراف بأرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ضمن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي أرباح أو خسائر فروق العملة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بخلاف الأصول والالتزامات السابق تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بند مستقل بقائمة الدخل.

٢٠-٢ الأدوات المالية

أ- التبويب

الأصل أو الالتزام المالي المقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر هو الأصل أو الالتزام المالي الذي تتوافر فيه الشروط والتالية:

- ١- تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة وذلك بصفة أساسية لغرض البيع أو إعادة الشراء في المدى الزمني القصير.
- ٢- تم تبويبه بمعرفة الصندوق عند الاعتراف الأولى لقياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يمكن للصندوق استخدام هذا التبويب فقط عندما يؤدي ذلك إلى الحصول على معلومات أكثر ملائمة.

ب- الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية

- يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

- لا يتم الاعتراف بالالتزامات المالية إلا عندما يفي طرف التعاقد بالالتزامات التعاقدية.

يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأول في قائمة الدخل.

ج- قياس الأصول والالتزامات المالية

أ- القياس الأولي

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) وبالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي لا يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الأصول المالية أو إصدار الالتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول أو الالتزامات.

يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأول في قائمة الدخل.

ب- القياس اللاحق

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية -بعد الاعتراف الأولى- التي يتم تقييمها من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل.

الأصول المالية المتمثلة في أذون الخزانة والأرصدة المستحقة على السماسرة يتم إثباتها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلية مخصوماً منها خسائر الاضمحلال في قيمة تلك الأصول إن وجدت.

ج- قياس القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية (مستوي أول) للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة (مستوي ثاني) في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة (مستوي ثالث) لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه- أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

ح- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

أرباح (خسائر) بيع الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات بيع الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالصافي في تاريخ حدوث العملية بالفرق بين القيمة الدفترية وسعر البيع مطروحاً منها مصروفات وعمولات البيع والضرائب.

٢٠-٣ اضمحلال قيم الأصول

يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول المالية المثبتة بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة عند إعداد القوائم المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات على اضمحلال قيم تلك الأصول. وفي حالة وجود دليل على مثل هذا اضمحلال فيتم إثبات الخسارة فوراً وتحميلها على قائمة الدخل ويتم تحديد مقدار تلك الخسارة بالفرق بين التكلفة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة على أساس سعر العائد الفعلي.

إذا ما ثبت خلال الفترات المالية التالية أن خسائر الاضمحلال المتعلقة بالأصول المالية والتي تم الاعتراف بها قد انخفضت وأنه يمكن ربط هذا الانخفاض بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال فإنه يتم رد خسائر الاضمحلال التي سبق الاعتراف بها أو جزء منها بقائمة الدخل.

٢٠-٤ الاستبعاد من الدفاتر

تم استبعاد الأصول المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية التي يحق بموجبها الحصول على التدفقات النقدية من الأصول المالية، ويتم استخدام طريقة متوسط التكلفة لتحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول المالية.

تم استبعاد الالتزامات المالية عند سداد أو انتهاء أو الإغفاء من الالتزام المحدد في العقد المنشئ له.

٢٠-٥ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وكذا الاستثمارات في أذون الخزانة التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ اقتناؤها والتي يسهل تحويلها إلى كمية محددة من النقدية دون وجود مخاطر هامة لحدوث أي تغيير في القيمة و/ أو يتم الاحتفاظ بها بغرض مقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل وليس بغرض الاستثمار أو أي أغراض أخرى.

٢٠-٦ الخسائر الائتمانية المتوقعة

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٢٢ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٨ بشأن بعض الاستثناءات الجوازية في تطبيق معيار المحاسبة رقم (٤٧) - الأدوات المالية) للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية

يجوز للشركات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية استثناء الأدوات والأصول المالية التالية من الاعتراف والقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة :-

- ١- أدوات الدين الصادرة عن الدولة بالعملة المحلية .
- ٢- الحسابات الجارية والودائع بالعملة المحلية لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والمستحقة خلال شهر بحد أقصى من تاريخ القوائم المالية . وعلى الشركات الراغبة في استثناء الأدوات والأصول المالية المشار إليها بالفقرة السابقة أن تفصح عن ذلك في قوائمها المالية .
- وبناءً عليه يطبق الصندوق إجازة عدم التطبيق لمعيار (٤٧) - الأدوات المالية) فيما يخص الإعراف والقياس بالخسائر الائتمانية المتوقعة. قامت إدارة الصندوق بعدم تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٧) وإثبات مخصص مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الأصول المالية بقائمة المركز المالي وحيث أن جميع استثمارات والتزامات الصندوق قصيرة الأجل ومتداولة مع بنوك تحت إشراف البنك المركزي المصري وبالجنيه المصري وعدم تأثير تطبيق معيار المحاسبة المصري (٤٧) على القوائم المالية للصندوق نظراً لأن الأثر غير جوهري وغير هام نسبياً و لانخفاض معدلات المخاطر المرتبطة بها وقدرة الصندوق على سداد استحقاقاتها في مواعيدها القانونية .

٢٠-٧ الإيرادات من العقود مع العملاء

- بناءً على معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ " الإيرادات من العقود مع العملاء"
- يتم قياس الإيرادات بناءً على المقابل المحدد في العقد المبرم مع العميل ناقصاً أي خصومات أو عمولات ، إن وجدت ويقوم الصندوق بإثبات الإيرادات من العقود مع العملاء بناءً على نموذج من خمس خطوات على النحو المبين في المعيار :
- الخطوة الأولى : تحديد العقد (العقود) مع العملاء : العقد هو اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشأ على أساسه حقوقاً و التزامات واجبة النفاذ وتضع شروط ومعايير يجب الوفاء بها لكل عقد.
 - الخطوة الثانية : تحديد التزامات الأداء في العقد والالتزام هو تعهد بتحويل بضائع أو أداء خدمات إلى العميل.
 - الخطوة الثالثة : تحديد سعر المعاملة وهو المقابل المالي الذي يتوقع تحصيله في مقابل تحويل البضائع أو أداء الخدمات باستثناء المبالغ المحصلة لصالح الغير.
 - الخطوة الرابعة : تخصيص سعر المعاملة للالتزامات الأداء في العقد ، وعندما ينطوي العقد على أكثر من التزام أداء واحد ، تخصص الشركة سعر المعاملة لكل التزام أداء بمبلغ يساوي المقابل المالي الذي يتوقع أن تحصيله مقابل الوفاء بكل التزام أداء.
 - الخطوة الخامسة : الإعراف بالإيراد عند وفاء الصندوق بالتزام الاداء .

الاعتراف بالإيراد

- يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الساري في تاريخ اقتناء أو إصدار الأداة المالية.
- تتضمن الفوائد استهلاك خصم أو علاوة الإصدار والتكاليف المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأداة المالية.
- يتم الاعتراف بالفائدة الدائنة على أدوات الدين المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر على أساس المدة الزمنية باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ويثبت العائد الإجمالي شاملاً ضرائب خصم المنبع إن وجدت.

٢٠-٨ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات بما فيها أتعاب الإدارة ومصروفات الحفظ والمصاريف الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

٢٠-٩ الموقف الضريبي

(١) بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن هذا القانون أحكاماً بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، ومنها المعالجة الضريبية المتعلقة بصناديق الاستثمار وتتضمن هذه المعالجة إعفاء أرباح وعائد صناديق الاستثمار التي يقتصر نشاطها على الاستثمار في النقد دون غيره كما تتضمن هذه المعالجة خضوع الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة وقد تم وقف العمل بها لمدة عامين تبدأ من ١٧/٥/٢٠١٥ وقد تم مد هذه الفترة لتصبح حتى تاريخ ١٧/٥/٢٠٢٠ وفقاً للقانون رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ .

(٢) وتري إدارة الصندوق ان صندوق استثمار بنك ابو ظبي الأول مصر النقدي مدخراتي بالجنية المصري هو صندوق نقدي يتمتع وعائه بإعفاء من الضريبة على الدخل طبقاً لقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

(٣) يقوم الصندوق باستقطاع ضرائب ٢٠% من عائد أذون الخزانة وذلك بالنسبة للأذون الصادرة إعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ بتاريخ صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ وكذلك بالنسبة لعائد سندات الخزانة الصادرة إعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٨ طبقاً لقانون رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٨ حيث تم خصم هذه الضريبة من المنبع عند إستحقاق أذون الخزانة وتحصيل الكوبونات الخاصة بأذون الخزانة دون أن يؤثر ذلك على إعفاء أرباح وتوزيعات الصندوق.

وفيما يلي الموقف الضريبي طبقاً لشهادة المستثمر الضريبي للصندوق :

الضرائب على أرباح الأشخاص الاعتبارية :

- تقدم الصندوق بالإقرارات الضريبية حتى عام ٢٠٢٤ في مواعيد القانوني.

- وتم استلام نموذجي ١٩ ضريبة عن سنتي ٢٠١٦/٢٠١٥ وسنة ٢٠١٧، وتم الاعتراض عليهما في الميعاد القانوني، وتم صدور نموذج ١٩ عن سنتي ٢٠١٨، ٢٠١٩ وتم الاعتراض عليه، وتم اتخاذ قرار إعادة الفحص والفحص عن سنوات ٢٠١٥-٢٠٢١ وتمت الموافقة على إعفاء الصندوق عن سنوات الفحص ٢٠١٥-٢٠٢١، بينما تم الاعتراض على الضريبة على الأوعية المستقلة لأذون الخزانة عن سنوات ٢٠١٥-٢٠١٧، علماً بأن الصندوق معفى من الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية وفقاً لما يلي:

- الفترة من بداية تأسيس الصندوق حتى ١٥/٦/٢٠٢٣: الصندوق معفى من الخضوع لضريبة الدخل طبقاً لنص البند (٧) - المادة (٥٠) من القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤ والتي تقضى بإعفاء أرباح صناديق الاستثمار التي يقتصر نشاطها على الاستثمار في النقد دون غيره من الخضوع لضريبة الدخل.

- الفترة من ١٦/٦/٢٠٢٣ حتى الآن: الصندوق معفى وفقاً لنص البند (١٤) - مادة (٥٠) من قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢٣ والتي تنص على إعفاء أرباح صناديق الاستثمار في أدوات الدين وكذلك ما يحصل عليه حملة الوثائق من عائد الاستثمار في هذه الصناديق ... بشرط ألا تزيد استثمارات الصندوق في الودائع البنكية على ١٠٪ من متوسط جملة استثماراته سنوياً وفي انتظار صدور اللائحة التنفيذية.

- ولا توجد على الصندوق أى مستحقات ضريبية حتى تاريخه.

ضرائب كسب العمل :

قامت مصلحة الضرائب المصرية بإخطار الصندوق بفحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٢٠، ويتم تجهيز المستندات وإخطار مصلحة الضرائب المصرية بأنه لا يستحق علي الصندوق ضريبة كسب عمل لعدم وجود عاملين به وان الصندوق يتم ادارته من قبل شركة مدير الاستثمار، وتم استلام نموذج ٣٨ ضريبة عن الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٧، وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني، كما تم استلام نموذج ٣٨ ضريبة عن سنتي ٢٠١٨-٢٠١٩ وتم الاعتراض عليه، ولا توجد ضرائب كسب عمل مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

ضرائب القيمة المضافة :

لا يخضع الصندوق لضريبة القيمة المضافة ولا توجد ضريبة مستحقة على الصندوق حتى تاريخه

ضرائب الخصم والإضافة :

لا توجد ضرائب خصم وإضافة مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

ضرائب الدمغة :

ولا توجد ضرائب دمغة مستحقة على الصندوق حتى تاريخه.

التأمينات الإجتماعية :

الصندوق غير مسجل بالهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية ولا توجد أى مستحقات على الصندوق حتى تاريخه.

٢٠-١٠ أحداث هامة

- قامت شركة خدمات الإدارة الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار - شركة مساهمة مصرية بإعداد القوائم المالية إعتباراً من الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ تنفيذاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٢١ بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٨ بإلزام شركات خدمات الإدارة بإعداد القوائم المالية السنوية أو النصف سنوية للصندوق إعتباراً من العام المالي ٢٠٢٢.

- بتاريخ أول فبراير ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسات النقدية التابعة للبنك المركزي المصري رفع سعرى عائد الايداع والاقتراض بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس ليصل الى ٢١,٢٥% ، ٢٢,٢٥% ، ٢١,٧٥% على الترتيب لاحتواء الضغوط التضخمية وتحقيق معدلات التضخم المستهدفة.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥

- بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٢٥ % و ٢٨,٢٥ % و ٢٧,٧٥ % على الترتيب كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٧٥ %.
- وقد أعلن البنك المركزي المصري عن ترك تحديد سعر صرف العملات الأجنبية وفقاً لآليات السوق اعتباراً من ٦ مارس ٢٠٢٤.
- بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٥ صدر قرار لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥ % و ٢٨,٢٥ % و ٢٧,٧٥ % على الترتيب كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥ %.
- بتاريخ ١٧ إبريل ٢٠٢٥ صدر قرار لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها - خفض اسعار الفائدة بمقدار ٢٢٥ نقطة أساس (إيداع إلى ٢٥ % وإقراض إلى ٢٦ %) .
- بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٢٥ صدر قرار لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها - خفض اضافي بمقدار ١٠٠ نقطة اساس (إيداع إلى ٢٤ % وإقراض إلى ٢٥ %) .
- بتاريخ ١٠ يوليو ٢٠٢٥ صدر قرار لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها تم تثبيت اسعار الفائدة مجددا عند مستويات الإيداع ٢٤ % والإقراض إلى ٢٥ % وسعر العملية الرئيسية إلى ٢٤,٥٠ %
- ٢٠-١١ معايير المحاسبة المصرية الجديدة و التعديلات المصاحبة لها

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل وإستبدال والغاء بعض معايير المحاسبة المصرية وفيما يلي المعايير التي شملها القرار:

. معايير تم إستبدالها :

- * معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكها".
 - * معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول الغير ملموسة".
 - * معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".
 - * معيار المحاسبة المصري رقم (٣٥) "الزراعة".
 - * معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية".
 - * معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
 - * معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) القوائم المالية المستقلة.
- . معايير جديدة تم إضافتها:
- * معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين".
 - * معيار المحاسبة المصري رقم (٥١) "القوائم المالية في اقتصاديات التضخم المفرط".
- . معايير تم إلغاؤها:
- * معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) "عقود التأمين".

٢٠-١٢ الموقف القانوني

لا توجد حتى تاريخ اعداد القوائم المالية أى قضايا يتم مباشرتها عن طريق الإدارة القانونية لبنك أبوظبي الأول مصر ش.م.م. مقامة من أو ضد الصندوق وذلك طبقاً لشهادة الإدارة القانونية لبنك أبوظبي الأول مصر ش.م.م. .